Biannual Research Journal
AL-IDAH
Published by
SHAYKH ZAYED ISLAMIC CENTRE
UNIVERSITY OF PESHAWAR
PESHAWAR PAKISTAN
ISSN (Print) : 2075-0307
ISSN (Online) : 2664-3375
OPEN ACCESS
الإيضاح
شیخ زاید مرکز اسلامی یونیورسٹی آف پشاور
www.al-idah.szic.pk
JUL- DEC 2020
VOL:38 ISSUE:2

أسباب الإعلال عند البزّار في كتابه "البحر الزّخّار" (دراسة تطبيقية)

The Causes of al-'Ilāl According to Al-Bazzār in his Book al-Bahru'z-Zakhār "An Applied Study"

Author(s): 1. Abdul Oadir **2. Fathurahman Gorashi**

PhD Scholar, Dept:of Hadith, IIU, Pakistan
Email: aqadiriiui@yahoo.com

Chairman Dept: of Hadith, IIU, Pakistan,
Email: gorashim@gmail.com

Issue: *http://al-idah.szic.pk/index.php/al-idah/index*
URL: *http://al-idah.szic.pk/index.php/al-idah/article/view/619*
Citation: Qadir, A. and F. Gorashi 2020. The Causes of al-'Ilāl According to Al-Bazzār in his Book al-Bahru'z-Zakhār "An Applied Study". Al-Idah . 38, - 2 (Dec. 2020), 28 - 46.
Publisher: *Shaykh Zayed Islamic Centre, University of Peshawar, Al-Idah – Vol: 38 Issue: 2 / July– Dec 2020/ P. 28 - 46*

Article DOI:
https://doi.org/10.37556/al-idah.038.02.619
Received on: 09-09-2020
Accepted on: 12-10-2020
Published on: 25 Dec 2020

Abstract

The traditionalists "Muhadditheen" have mentioned various grounds of inadequacy in narration of Hadith from case to case. This research work focuses on MUSNAD AL-BAZZAR of Imam Bazzar, a landmark work in the subject of validation of Hadith. This study is divided into three main parts: first, a brief introduction of the author and his book "Musnad al-Bazzar" is followed by a literature review and a discussion on the grounds of inadequacy أسباب الإعلال in narration of Hadith. The last part is a critique on Imam Bazzar's work alongwith a comparison of his work with with that of the traditionalist 'Muhadditheen' and brings out distinctive qualities like uniqueness, illusion, defilement, divergences in attribution, interval, concealment and conduct in Imam Bazzar's work.

***Keywords*:**
Causes, al-'Ilāl, Al-Bazzār, al-Bahru'z-Zakhār

المقدمة

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: لا يخفى على المشتغلين بعلم الحديث خاصّة، وبالعلوم الإسلاميّة عامّة، مكانة الإمام البزار العلميّة، وتقدّمه في علم الحديث، ونقده للرّوايات، وبيان عللها.

وقد تناولت في هذا البحث: "أسباب الإعلال عند البزار" من خلال كتابه "البحر الزخار" مستمدًّا العون والتّوفيق من الله تعالى، وهو حسبي ونعم الوكيل.

خطة البحث: قسمت البحث على مقدّمة وثلاثة مباحث –وتحت كلّ مبحث مطالب– وخاتمة.

المقدّمة: اشتملت على موضوع البحث وأهميته وخطّة البحث.

المبحث الأوّل: تعريف موجز للإمام البزار ومسنده.

المبحث الثاني: تعريف موجز عن علم العلل، وأهم الكتب المؤلفة فيها.

المبحث الثالث: أسباب الإعلال عند البزار .

المبحث الأوّل: تعريف موجز للإمام البزار ومسنده البحر الزخار

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البزار:

هو الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري. ولد سنة (٢١٠هـ). من أشهر شيوخه: إبراهيم بن سعيد الجوهري، وبشر بن معاذ العقدي، وعبد الأعلى بن حماد. وأما تلاميذه فمن أشهرهم: أبو القاسم الطبراني "صاحب المعاجم الثلاثة"، وعبد الله بن محمد أبو الشيخ الأصبهاني، وعبد الله بن فارس وغيرهم[١] .

منزلته في الحديث وكلام أهل العلم فيه:

قال الخطيب البغدادي: "كان ثقةً حافظاً صنّف المسند وتكلّم على الأحاديث وبيّن عللها".

وقال أبو الشيخ الأصبهاني: "كان أحد حفاظ الدنيا، حكي أنه لم يكن بعد عليّ بن المديني أعلم بالحديث منه"[٢].

وقال ابن القطان الفاسي: "كان أحفظ الناس للحديث"[٣]. وقال الدارقطني "ثقة يخطئ كثيراً ويتكل على حفظه"[٤]

وقال ابن حجر: (وقد ذكر له بعض الأوهام التي انفرد بها) "صدوق مشهور"[٥].

وفاته: قال الإمام الذهبي: توفي سنة (٢٩٢هـ)[٦].

من مؤلفاته: المسند الكبير المعلل، سمّاه "البحر الزاخر" وشرح موطأ مالك [٧] وغيرهما.

المطلب الثاني: مسند البزار:

اسم الكتاب: ذكر الإمام الهيثمي أن اسم الكتاب "البحر الزخار" وسماه الكتاني: "البحر الزاخر"[٨]. وطبع باسم: "البحر الزخار المعروف بمسند البزار" بتحقيق محفوظ الرحمن السلفي عام ١٤٠٩هـ وقد أخرج البزار في هذا المسند أحاديث وغالبها أفراد. قال ابن حجر: "من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه".أ.هـ[٩].

أهمية الكتاب: فهو من الكتب الحديثية المعروفة لدى كلّ من يشتغل بعلم الحديث، توجد فيه من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد، كما صرّح به ابن كثير[١٠]، وهو يحتوي على جملة من الفوائد القيمة. وانفرد مسند البزار بأحاديث كثيرة لم يذكرها أصحاب الأصول الستة، وأصحاب الكتب المؤلفة في العلل.

المبحث الثّاني: تعريف موجز عن علم العلل وأهمّ الكتب المؤلفة فيها.

المطلب الأول: تعريف موجز عن علم العلل.

العلّة في لغة العرب: المرض، و يُقال لِمَنْ أَعَلَّهُ اللهُ بِمَرَضٍ: مُعَلّ، وعَليلٌ[١١].

وفي الاصطلاح: عرّفها علماء الحديث بتعريفات عديدة، ومن أشهرها ما عرّفه النووي: "العلّة عبارة عن سبب غامض خفي قادحٍ مع أن الظاهر السلامة منه"[١٢].

والعلّة عند الإمام البزار: "فهو يطلق العلة على ما هو خفيٌّ وعلى ما هو ظاهر جليّ، فنوّع فيهما ولم يلتزم ما التزمه أكثر أهل المصطلح في حصر العلّة بأحاديث الثقات فحسب، وما كان فيه تعليل غامض، وهو بهذا يسير على منهج المتقدمين في توسعهم في مفهوم العلة"[١٣].

أما الحديث المعلول: عرّفه ابن الصلاح بقوله: "هو الحديث الذي أُطُّلِعَ فيه على علّة قدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها"[١٤].

المطلب الثاني: أهمّ الكتب المؤلّفة في علم العلل:

لقد تنوعت مناهج المصنفين في علم العلل ومجمل ذلك ما يلي:

١. **ما أُلِّف في المسانيد المعللة:** وطريقته: أن يصنف إمام معتبر في علل الحديث على مسانيد الصحابة فيذكر حديث الصحابي الواحد ثم يذكر علة كل حديث بعد الفراغ منه، مثل العلل للدارقطني.

٢. **التأليف في المسائل المتفرقة دون ترتيب معين:** وطريقته: أن يجيب إمامٌ من أئمة هذه الصنعة على أسئلة تلاميذه ثم ينشط واحد من هؤلاء التلاميذ فيجمع هذه المسائل المنثورة المتفرقة في كتاب، كالعلل ليحيى بن معين. وسؤالات الآجري لأبي داود.

٣. **طريقة الأبواب المعللة:** وذلك بأن يصنف الحديث على الأبواب الفقهية ثم تذكر علة كل باب بعد الفراغ منه، أو علّة كل حديث بعده، كالعلل الصغير للترمذي. وعلل الحديث لابن أبي حاتم [١٥] إلى غيرها من أنواع المصنفات في هذا الباب وهذا على سبيل التمثيل لا الحصر.

المبحث الثالث: أسباب الإعلال عند البزار

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الإعلال بالتفرد

اهتم المحدثين النقاد بموضوع التفرد لما له علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث، وهو أحد الوسائل لكشف الأوهام والأخطاء التي قد يقع فيها الرواة.

الفرد: نصف الزوج، والمتحد ومن لا نظير له، وجمعه أفراد وفُرادى. وانفرد بالأمر لم يُشْرك معه أحدًا فيه [١٦].

وفي اصطلاح المحدثين: عرفه الدكتور حمزة المليباري فقال: "يراد بالتفرد: أن يروي شخص من الرواة حديثاً، دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون النقّاد: "حديثٌ غريبٌ " أو " تفرّد به فلان".[١٧]

حكم التفرد وعلاقته بالعلة:

إن التفرّد لا يقتضي تضعيفاً ولا تصحيحاً؛ لأنه يجوز فيه أن يكون المتفرّد ضبَط الحديث ويجوز أن لا يكون ضبطه، وقد يهم فيه المتفرد، فليس مجرّد التفرد يحكم عليه بالعلّة، بل هو مظنّة الخطأ والعلّة.

اهتمام البزار بالتفرد:

اهتم الإمام البزار في مسنده ببيان التفرد اهتماما كبيراً حتى يشعر المطَلع على مسنده أن هذا النوع من العلّة سببٌ رئيسي في تأليفه للمسند، ولهذا فقد أخذ التفرد النصيب الأغلب من كتابه، فليس كل كلام للبزار في بيان التفرد يعني به الإعلال، بل هناك منفردات وليست معلة.

ومن أمثلة ما أعلّه البزار بالتفرد، قوله رحمه الله:

"حَدَّثنا عَبد الله بن سَعِيد أبو سَعِيد الأشج حَدَّثنا أبو خالد سليمان بن حيان كوفي ثقة، عن الأعمش، عن الحكم ومسلم البطين كوفي ثقة، عن سَعِيد بن جُبَير وعطاء ومجاهد، عَن ابنِ عباس رَضِي الله عنهما، قال: جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أمي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين، فقال:" أرأيت لو كان عليها دَينٌ أكنت تقضيه ؟" قالت: نعم، قال: «فحق الله أحق»".

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى عَن الحكم عن مجاهد إلاَّ مِن هذا الوجه، ولاَ نَعْلَمُ حدّث به إلاَّ أبو خالد عن الأعمش، ولاَ نَعْلَمُ أَحَدًا تابع أبا خالد على هذا الإسناد وهذا الكلام"[١٨].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٩٥/٣) (٧١٦) وابن ماجة (٥٥٩/١) (١٧٥٨) بنفس إسناد البزار.

والبخاري (٣٥/٣) (١٩٥٣) ومسلم (٢٦٦٤) من طريق زائدة. ومسلم أيضاً(١٥٥/٣) (٢٦٦٣) وأحمد (٢٢٤/١) (١٩٧٠) عن أبي معاوية الضرير. وأبو داود (١٩٧/٥) (٣٣١٠) من طريقي يحيى القطان، وأبي معاوية الضرير. والنسائي في الكبرى (٢٥٥/٣) (٢٩٢٤) من طريق عبثر بن القاسم، الكوفي. وفي (٢٩٢٨) من طريق موسى بن أعين. وفي (٣٦٢/١) (٣٤٢٠) من طريق ابن نمير.

ستتهم (زائدة بن قدامة، وأبو معاوية، ويحيى القطان، وعبد الله بن نمير، وعبثر بن القاسم، وموسى بن أعين) عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً.

دراسة العلة:

مدار الحديث على الأعمش، وهو ثقةٌ، وقد تفرد عنه سليمان بن حيان بأمرين:

الأول الإسناد: رواه سليمان بن حيان – أبو خالد الأحمر – عن الأعمش عن الحكم ومسلم عن سعيد وعطاء ومجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

وهنا تفرد سليمان بن حيان عن الأعمش في الإسناد بذكر الحكم مقروناً مع مسلم البطين، وبذكر عطاء ومجاهد مقروناً مع سعيد بن جبير.

بينما خالفه الأثبات من تلاميذ الأعمش فرووه: عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن

جبير عن ابن عباس مرفوعاً.

الثاني: زيادة في المتن: حيث قال: "صيام شهرين متتابعين".

وممن رووا الحديث عن الأعمش بدون الزيادة (أبو معاوية ويحيى القطان) وهما من أوثق أصحاب الأعمش[١٩] وأما أبو خالد الأحمر فقد تكلم في روايته عن الأعمش.

قال البزار: "ليس ممن يلزم بزيادته حجة لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها"[٢٠]. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ [٢١]

وهذا ما أشار إليه البزار بقوله: "وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى عَن الحكم عن مجاهد إلاَّ مِن هذا الوجه ... ولاَ نَعْلَمُ أَحَدًا تابع أبا خالد على هذا الإسناد وهذا الكلام " ا.هـ. فاجتمع في هذا الحديث التفرد، والمخالفة.

المطلب الثاني: الإعلال بالوهم والخطأ

الوهم –بالفتحتين– الواو والهاء والميم: كلمات لا تنقاس، بل أفراد. و وهمت: غلطت [٢٢].

يقال وهم فيه: بمعنى أخطأ فيه المرء وجه الصواب.

والوهم في **اصطلاح** أهل الفن: "أن يروي الراوي على سبيل الخطأ والتوهّم فيَصِلَ الإسناد المرسل ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك"[٢٣]

فالوهم والخطأ لم يسلم منهما البشر، وهما من جبلّة الإنسان، ويجرح الراوي إذا كثر منه الخطأ والوهم، وكان أئمة النقد يعلّون الحديث إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وينسبونه إلى الخطأ والوهم.

ومما أعله الإمام البزر بسبب خطأ أحد رواته في الحديث قوله –رحمه الله–:

"حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا عبد الصمد قال: حدثنا عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " الميت يعذّب بما نيح عليه".

قال البزار: "وهذا الحديث أحسب أن عمر بن إبراهيم أخطأ فيه، إذ رواه عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه. وإنما يرويه الثقات عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر عن عمر. وعن قتادة عن قزعة عن ابن عمر عن عمر. وعن قتادة عن يحيى بن رؤية عن ابن عمر عن عمر. ولا نعلم تابع عمر بن إبراهيم على روايته أحد من أصحاب قتادة، ولا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه، وعند عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه

ثلاثة أحاديث لم يتابع عليها، هذا أحدها" [٢٤].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن، عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وخالفه الأثبات من أصحاب قتادة، مثل شعبة، فرواه عن قتادة عن ابن المسيب عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما.

أولاً: رواية عمر بن إبراهيم: أخرجها أحمد (٥/١٠) (٢٠١٢١) وابن عدي (٥ /٤٣) من طريق يعقوب بن شيبة، والروياني (٢/٥٨) (٨٣٣) ومن طريقه الطبراني في الكبير (٧/ ٢١٦) (٦٨٩٦) عن محمد بن بشار.

ثلاثتهم: (أحمد، ويعقوب بن شيبة ومحمد بن بشار) عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه.

ثانياً: رواية شعبة: رواها البخاري (١٢٩٢) ومسلم (٩٢٧) من طريق شعبة. ومسلم (٩٢٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلاهما (شعبة، وابن أبي عروبة) عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنه مرفوعا.

دراسة العلة:

الحديث رواه عبد الصمد عن عمر إبراهيم عن قتادة عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد العنبري، قال ابن حجر: صدوق ثبت في شعبة. [٢٥]

ورواه شعبة وابن أبي عروبة، عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنهما.

وعمر بن إبراهيم البصري، فهو في روايته عن قتادة خاصة ضعفٌ، كان يروي عنه أشياء لا يوافق عليها.

قال ابن حجر: "صدوق في حديثه عن قتادة ضعف".[٢٦]

وعمر هذا لم يتابعه أحد في هذه الرواية من أصحاب قتادة، حيث أعلّه البزار بخطأ عمر بن إبراهيم؛ لأن الثقات رووه من طريق آخر غير ما رواه عمر بن إبراهيم. والعلة التي أشار إليها البزار هي الوهم والخطأ الذي وقع فيه عمر بن إبراهيم؛ والحمل فيه عليه كما نبه غير واحد مثل البزار وابن عدي وغيرهما.

وقال ابن عدي في ترجمة عمر بن إبراهيم "وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب وهو مع ضعفه يكتب حديثه"(٢٧).

الخلاصة: إن الإمام البزار أعل الحديث بخطأ عمر بن إبراهيم، بجعله من رواية قتادة، عن الحسن عن سمرة، وقد خالفه سعيد بن أبي عروبة وشعبة، وهما من أثبت أصحاب قتادة كما قال ابن معين(٢٨).

المطلب الثالث: الإعلال بالمخالفة

من الطرق التي استخدمها المحدثون لكشف الأخطاء التي وقع فيها الرواة: مخالفة بعض الرواة للآخرين، واشتهر في هذا الباب قول ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"(٢٩) فإذا اشترك راويان في رواية حديث مّا، أحدهما ثقة والآخر دونه، وخالف من هو أولى منه حكم على رواية الأدنى بالخطأ، وعلى رواية الأَوْلى بأنها المحفوظة ؛ لأن تطرق الوهم فيما رواه الأدنى أولى من تطرقه إلى الأحفظ.

وفيما يلي نموذج على إعلال الإمام البزار الحديث بالمخالفة، قوله رحمه الله:

"حَدَّثنا الحسين بن منصور حَدَّثنا أبو الجوَّاب حَدَّثنا عمار بن رزيق عن الأعمش عن المنهال عن سعيد عن ابنِ عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال: وحدَّثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شُعبة، عَن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابنِ عباس أن الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم – وهو بقديد وهو محرم– لحم حمار وحشي فرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقطر دما".

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من وجوه، فذكرنا كل حديث منها بلفظه في موضعه، ولا نعلم روى هذا الحديث عن الأعمش عن المنهال إلاّ عمارُ بن زريق وقد خالفه أبو معاوية فرواه عن الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما وزاد فيه: «لولا أنا محرمون لقبلناه منك». ..."أهـ (٣٠).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الأعمش واختلف عنه من وجهين:

رواه **عمار بن رزيق**، عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وخالفه **أبو معاوية**، فرواه عن الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أولاً: رواية عمار بن رزيق المذكور أعلاها تفرد بإخراجها البزار بحديث رقم (٥٠٢١).

ثانياً: رواية أبي معاوية: أخرجها ابن أبي شيبة (٤٦٤/٨) (١٤٦٨٧) وعنه مسلم (٨٥٠/٢) (١١٩٤) وأبو كريب، وأحمد (٣٦٢/١) (٣٤١٧).

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأبو كريب، وأحمد) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن حبيب عن سعيد به.

وتوبع أبو معاوية على هذا الوجه متابعة قاصرة، حيث تابعه شعبة بوجهين:

الأول: شعبة عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

أخرجه أحمد (٢٨٠/١) (٢٥٣٠) عن بهز. ومسلم (٨٥٠/٢) (١١٩٤) من طريق معاذ العنبري. والنسائي (٢٠٣/٥) (٢٨٢٣) من طريق سليمان بن حرب. ثلاثتهم: (بهز بن أسد، ومعاذ العنبري، وسليمان بن حرب) عن شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

ولفظه عند مسلم " أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم شق حمار وحش فرده "، وقرن معاذاً بين الحكم وحبيب بن أبي ثابت.

الثاني: شعبة عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

أخرجه مسلم (٨٥١/٢) (١١٩٤) بإسنادين من طريق منصور وشعبة. وأحمد (١/ ٣٤١) (٣١٦٨) والطيالسي (٣٥٩/٤) (٢٧٥٥) ومن طريقه النسائي (٢٠٣/٥)(٢٨٢٢) وابن حبان (٢٨٢/٩) (٣٩٧٠) من طريق شعبة.

كلاهما (منصور و شعبة) عن الحكم عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

ولفظه عند مسلم في رواية شعبة عن الحكم: "عجز حمار يقطر دما". وفي رواية منصور عن الحكم "أهدى الصعب بن جثامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجل حمار وحش.

دراسة العلة:

الحديث من طريق عمار بن رزيق عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير، تفرد بإخراجه البزار، وكذلك تفرد به عمار بن رزيق عن الأعمش، عن المنهال عن سعيد به.

وهذا ما أشار إليه البزار بقوله: "ولا نعلم روى هذا الحديث عن الأعمش عن المنهال إلاّ عمارُ بن زريق..." وقد خالفه أبو معاوية فرواه عن الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وطريق أبي معاوية توبع من طريق شعبة عن الحكم عن سعيد به.

فالراجح والصواب هو ما رواه الجماعة، وأما رواية عمار فهي معلّة بمخالفة الجماعة.

المطلب الرابع: الإعلال بالاختلاف في الرفع والوقف

المرفوع: "ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة"، ولا يطلق إلا على ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم سواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلاً[٣١]، فالمرفوع يشمل هنا المتصل والمنقطع دون المرسل؛ لأنه مقابل الوقف.

وأما **الموقوف:** ما أضيف للصحابي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ومطلقه يختص بالصحابي ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيداً وسواء كان إسناده متصلاً أم غير متصل [٣٢] .

وصورة التعارض هي: أن يروي راو الحديث مرفوعاً، ويخالف بعض الرواة فيروونه موقوفاً، والنقاد يكشفون عن وهم في رفعه، ويثبتون أن وقفه أرجح مثلاً.

ومما أعله البزار الحديث بالاختلاف في الرفع والوقف، قوله رحمه الله:

"حدثنا هارون بن إسحاق قال: حدثنا عبدة بن سليمان حدثنا سعيد -يعني ابن أبي عروبة- عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن جبير عن ابنِ عباس رضي الله عنهما أن النَّبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلبي عن شبرمة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "لب عن نفسك ثم لب عن شبرمة".

قال البزار: " وهذا الحديث رواه غير عَبدة عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة، عَن عزرة عن سَعيد بن جبير، عَن ابنِ عباس موقوفا، ولاَ نَعْلَمُ أَحَدًا أسنده عن ابن أبي عَرُوبة إلا عبدة[٣٣].

تخريج الحديث:

الحديث رواه سعيد بن أبي عروبة، واختلف عليه رفعاً ووقفاً:

رواه عبدة بن سليمان، وأبو يوسف القاضي ومحمد بن بشر الأنصاري: عن سعيد بن أبي عروبة،

عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً .

وخالفهم محمد بن جعفر غندر، وحسن بن صالح: فروياه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفا عليه.

الأول: رواية الرفع:

أخرجها ابن خزيمة (٤/ ٣٤٥) (٣٠٣٩) و الدارقطني (٢/٢٧٠) وابن ما جة (٢/٩٦٩) (٢٩٠٣) و أبو داود (٣/٢١٨) (١٨١١) من طرقٍ عن عبدة بن سليمان، والبيهقي (٤/٣٣٦) من طريق عمرو بن عون عن أبي يوسف ومحمد بن عبد الله ومحمد بن بشر.

أربعتهم (عبدة بن سليمان، وأبو يوسف القاضي، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، ومحمد بن بشر) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا.

الثاني: رواية الوقف: أخرجها الدارقطني (٣/٣٢٠) (٢٦٦٤) والبيهقي (٤/ ٣٣٦) من طريق غندر.

والدارقطني أيضا (٣/٣٢٠) (٢٦٦٥) من طريق حسن بن صالح.

كلاهما (غندر والحسن) عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن عزرة عن ابن جبير عن ابن عباس موقوفاً.

دراسة العلة:

وهذا الحديث مداره على سعيد بن أبي عروبة، وهو ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط إلا أنه كان من أثبت الناس في قتادة"[٣٤] وقد روي عنه بوجهين: مرفوعاً وموقوفاً.

أما المرفوع: فقد روي من طريق عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا.

وهذا الوجه صححه ابن حبان والبيهقي. قال البيهقي عقب هذه الرواية: "ليس في هذا الباب أصح منه". ثم قال: وقد روي موقوفا والرفع زيادة يتعين قبولها إذا جاءت من طريق ثقة، وهي كما هنا؛ لأن الذي رفعه عبدة بن سليمان، ثقةٌ محتجٌّ به في الصحيحين.

وكذلك قال البيهقي عقب طريق غندر الموقوف على ابن عباس: "ومن رواه مرفوعاً حافظٌ ثقةٌ فلا يضرُّه خلاف مَنْ خالفه"[٣٥].

وقد تابع عبدة بن سليمان على رفعه (أبو يوسف ومحمد بن بشر ومحمد بن عبد الله عن سعيد به). وعبدة بن سليمان من أثبت أصحاب ابن أبي عروبة. قال ابن معين: أثبت الناس سماعا من سعيد عبدة بن سليمان.(٣٦)

وقال ابن حجر(٣٧): "رجح عبد الحق وابن القطان رفعه"، وقد أكثر الحافظ من النقول والحجج في المسألة حتى إنّه مال إلى ترجيح رفعه. وقال في الفتح: (وسنده صحيح)(٣٨).

وأما الموقوف: فقد روي من طريق غندر عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . وقد توبع غندر من حسن بن صالح على الرواية الموقوفة.

فالراجح –والله أعلم– هو الوجه المرفوع، فإن عبدة بن سليمان من أثبت الناس سماعا عن سعيد. كما قال ابن معين، ثم إن عبدة هو ممن سمع عن ابن عروبة قبل اختلاطه، وكذلك محمد بن بشر العبدي، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، سمعا منه قبل الاختلاط –كما قال الإمام أحمد–(٣٩) مع ما له متابعة من أبي يوسف القاضي، ومحمد بن بشر . وترجيح الأئمة ابن حبان والبيهقي وابن حجر وغيرهم الطريق المرفوع.

بينما رواية غندر الموقوفة فقد نُصّ على أنه سمع من سعيد بن أبي عروبة بعد الاختلاط. وكذا الحسن بن صباح لم يذكر أنه سمع منه قبل الاختلاط.(٤٠)

وما قاله ابن القطان الفاسي وجيه جداً، فقال: "والرافعون ثقاتٌ، فلا يضرّهم وقف الواقفين له؛ إمَّا لأنهم حفظوا ما لم يحفظوا، وإما لأن الواقفين رووا عن ابن عباس رأيه، والرافعين رووا عنه روايته"(٤١).

المطلب الخامس: الإعلال بنفي السماع أو التدليس

التدليس مأخوذ من الدَّلس، وهو الستر والظلمة. قال ابن منظور: (دلس) الدال واللام والسين أصل يدل على ستر وظلمة. فالدلس: دلس الظلام. ومنه قولهم: لا يدالس، أي لا يخادع. ومنه التدليس في البيع أي الخداع فيه(٤٢).

والتدليس في **الاصطلاح**: "رواية المحدّث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه"(٤٣)

إنَّ التدليس علّة قادحة في صحة الحديث؛ لأنه سبب من أسباب وقوع الانقطاع المنافي للاتصال المشروط

لصحة الحديث. وهناك جملة من الأحاديث أعلها البزار بسبب تدليس بعض رواتها المدلّسين.

ومن تلك الأحاديث قول البزار –رحمه الله–:

حدثنا محمد بن المثنى قال: نا روح بن عبادة قال: نا سعيد بن أبي عروبة، عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع، عن عمرو بن حريث، عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الدّجال يخرج من أرضٍ يقال لها خراسان بالمشرق يتبعه أقوام كأن وجوههم المجانّ المطرقة»

قال البزار: "وابن أبي عروبة لم يسمع من أبي التياح، ويرون إنما سمعه من ابن شوذب، أو بلغه عنه فحدث به، عن أبي التياح، وكان ابن أبي عروبة قد حدث عن جماعة يرسل عنهم، لم يسمع منهم، ولم يقل (حدثنا) ولا (سمعت) من واحد منهم مثل منصور بن المعتمر وعاصم بن بهدلة، وغيرهما ممن روى عنهم ولم يسمع منهم فإذا قال: أنا وسمعت كان مأموناً على ما قال" (٤٤).

تخريج الحديث:

الحديث روي من طريقين:

الأول: طريق روح بن عبادة: أخرجه البزار (١١٣/١) (٤٨)، و ابن أبي شيبة (١٤٥/١٥) (٣٨٦٥٥) وأحمد (٤/١) (١٢) و(٧/١) (٣٣) وابن ماجة (٤٠٧٢) والترمذي (٢٢٣٧) وأبو يعلى (٣٣) من طرق عن روح عن سعيد بن أبي عروبة، عن أبي التياح، عن المغيرة، عن عمرو بن حريث، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعاً.

الثاني: طريق محمد بن كثير وأبي إسحاق الفزاري:

أخرجه الإمام البزار (٤٦) وأبو يعلى (٣٦)، والطبراني في مسند الشاميين (١٢٨٥) من طريق محمد بن كثير. وأيضا: البزار (٤٧)، وأبو يعلى (٣٥) من طريق أبي إسحاق الفزاري.

كلاهما (محمد بن كثير، وأبو إسحاق الفزاري) عن عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح، عن المغيرة بن سبيع، عن عمرو بن حريث، عن أبي بكر بنحوه.

دراسة العلة:

الحديث رواه أبو التياح –يزيد بن حميد الضُّبَعي " ثقة ثبت "(٤٥)، وقد اختلف عنه من وجهين:

فرواه روح بن عبادة عن ابن أبي عروبة، عن أبي التياح، عن المغيرة، عن عمرو بن حريث، عن أبي بكر رضي الله عنه.

ورواه محمد بن كثير و أبو إسحاق، عن عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح، عن المغيرة عن عمرو به.

طريق روح بن عبادة: أعله البزار بعدم سماع سعيد بن أبي عروبة، عن أبي التياح، فالحديث رواه ابن أبي عروبة عن عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح، وأسقط ابن شوذب من الإسناد، ودلّس عن أبي التياح.

وطريق روح لم يتابعه عليه أحد من أصحاب ابن أبي عروبة، والحديث معروف عن محمد بن كثير المصيصي، وأبي إسحاق الفزاري، عن عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح، عن المغيرة به.

وقد أشار إلى هذه العلة الإمام الترمذي فقال: "حسن غريب، وقد رواه ابن شوذب عن أبي التياح. ولا نعرفه إلا من حديث أبي التياح" (٤٦).

وروح بن عبادة تفرد في سياق السند بإسقاط ابن شوذب وهذا ما أشار إليه الدارقطني بقوله: "و رواه سعيد بن أبي عروبة، عن أبي التياح، تفرد به روح بن عبادة، عن سعيد، ويقال: إن ابن أبي عروبة إنما سمعه من عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح، ودلّسه عنه، وأسقط اسمه من الإسناد. ..." إلى أن قال: "وأصحها إسناداً حديث ابن شوذب، عن أبي التياح "أ.هـ (٤٧).

قلت: وما ذكره الدارقطني وجيه جداً ؛ فإنّ تفرد روح بن عبادة، عن سعيد بن أبي عروبة بهذا الإسناد من بين كبار تلامذة ابن أبي عروبة –مثل: يزيد بن زُرَيْع وهو أثبت الناس في سعيد ابن أبي عروبة، وخالد بن الحارث، ويحيى بن سعيد، وغيرهم– موضع شبهة.

فالحاصل: إن طريق روح بن عبادة عن ابن أبي عروبة عن أبي التياح .. أعلّ بالتفرد، وبالتدليس. والإسناد ظاهره السلامة، ولكن فيه علّة خفيّة وهي تدليس ابن أبي عروبة، عن أبي التياح، بإسقاط ابن شوذب كما ذكره البزار.

المطلب السادس: الإعلال بسلوك الجادة

سلوك الجادة: لغة: جادة الطريق: مسلكه وما وضح منه(٤٨) وسلك الجادة يعني: سلك الطريق السهل.

والمحدثون يعبرون عنها أحيانا: (لزم الطريق)، أو (أخذ طريق المجرة)(٤٩) يعنون به الإسناد السهل حفظه.

فأبو حاتم الرازي يعبر عنه غالبا: (لزم الطريق) وقد شرحه ابن رجب بقوله: «قال أبي حاتم: مبارك لزم الطَّريق، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ"(٥٠)

اصطلاحاً: عرفها من المعاصرين د.خالد الدريس: "رواية الراوي لحديث بإسناد مشهور سهل، مخالفاً فيه من هو مثله، أو أقوى منه صفة أو عدداً[٥١].

ومثاله سلسلة الإسناد المعروفة: مالك عن نافع عن ابن عمر. فهذه الطريق مشهورة، وقد سماها البعض سلسلة الذهب، وهناك العديد من الأحاديث تُروى بالطرق المشهورة، كهذه الطريق: (مالك عن نافع عن ابن عمر).

ومما هو معلوم أن مالكاً قد يروي أحاديث لابن عمر من غير نافع، فقد يروي أحد الرواة حديثاً عن ابن عمر من طريق مالك فيكون الطريق عن نافع أسرع إلى ذهن الراوي، وأسبق على لسانه لكثرة الأحاديث الواردة عن مالك بتلك الطريق.

وقال المعلمي: "الخطأ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادة، فهشام بن عروة غالب روايته عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، لكنه قد يروي عن وهب بن كيسان، عن عبيد بن عمير، فقد يسمع رجل من هشام خبراً بالسند الثاني، ثم يمضي على السامع زمان فيشتبه عليه فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام بالسند الأول على ما هو الغالب المألوف، وفي مثل هذه الحالة في الغالب يقدموا الأول ويخطئوا الثاني ..." [٥٢]

وقد أعلَّ الإمام البزار بمثل هذه العلة بعض الأحاديث، من أمثلة ذلك:

قال الإمام البزار: حدثنا عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبو أسامة، عن عبيد الله: أخبرني نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه».

قال أبوبكر: "وهذا الحديث أخاف أن يكون وهم فيه أبو أسامة؛ لأن ابن إدريس يرويه عن عبيد الله عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم عن عائشة وهو الصواب عندي" [٥٣].

والعلة التي أشار إليها البزار ههنا، ما وقع فيه أبو أسامة من الوهم في اتخاذ الطريق المشهورة (الجادة) على أنها إسناد الحديث، وليس كذلك بل الصحيح: عبيد الله عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم عن عائشة مرفوعاً.

وبجمع طرق الحديث تتضح علّة الحديث أكثر من ذلك.

تخريج الحديث:

إن الإمام البزار قد أورد هذا الحديث في مسنده من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر. لكنني لم أجده بهذا الإسناد في المصادر الحديثية غير مسند البزار .

والصواب هو من حديث عائشة رضي الله عنها،كما أشار إليه البزار نفسه عقب هذا الحديث وصوّبه.

فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده (٤٠/ ١٦٩) (٢٤١٤١)، والنسائي في سننه (٧/ ١٧) (٣٨٠٨) وأبو عوانة في المستخرج (١٢/ ٦٤٥) (٦٢٨٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥/ ٣٩٥) (٢١٤٥)

كلهم من طريق عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بن عمر عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً. وهو الصواب.

وقد توبع عبد الله بن إدريس على هذا الوجه متابعة قاصرة:

أخرجه ابن ماجة في سننه (٦٨٧/١) (٢١٢٦) من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر به.

و أخرجه مالك في الموطأ (٣/ ٦٧٨) (١٧٢٦) عن طلحة بن عبد الملك به.

ومن طريق مالك أخرج كلّ من: البخاري (١٤٢/٨) (٦٦٩٦) والترمذي (١٠٤/٤) (١٥٢٦) وابن خزيمة (٣٥٢/٣) (٢٢٤١) عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً.

دراسة العلة:

الحديث من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر به. تفرد به أبو أسامة، ولم يتابعه عليه أحد.

وقد وهم فيه أبو أسامة، وكان مدلساً وتغير بأخرة يحدث من كتب غيره. قال ابن حجر: أبو أسامة حماد بن أسامة "ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدّث من كتب غيره"(٥٤).

بينما عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودى الزعافرى، "وهو ثقة، فقيه عابد.(٥٥)

وقد توبع عليه متابعة قاصرة من مالك بن أنس وغيره.

والحاصل: أن عبيد الله بن عمر مشهور بالرواية عن نافع، مكثر عنه، فمن رواه بهذا الطريق فقط سلك الجادة، وعبد الله بن إدريس رواه عن عبيد الله عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم...، فهذا يدل على أن عنده زيادة علم، ليس عند أبي أسامة، فسلوك طريق غير الجادة دليل على

مزيد حفظه. والله الموفق.

الخاتمة:

بعد تطواف غير يسير في جنبات هذا البحث، أقول أنّني بذلت كل ما في وسعي واستفرغت جهدي في الكشف عن أسباب الإعلال عند الحافظ البزار –رحمه الله– ولقد توصلت إلى نتائج علمية، وهي كما يلي:

١) إنّ مسند البزار موسوعة حديثية في بيان وكشف علل الحديث.

٢) إنّ علم العلل من أدق علوم الحديث، لا يتكلم فيه إلا حذاق النقاد من المحدثين.

٣) يتميز كتاب مسند البزار ببيان الأسباب الكامنة وراء وقوع العلة في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

٤) أسباب الإعلال عند البزار عديدة ومتنوعة من أهمها: التفرد. وهم الراوي وخطئه، التعارض في الرفع أو الوقف. نفي السماع أو تدليس الراوي. مخالفة الراوي. سلوك الجادة.

٥) تقعُ العلة غالباً في أحاديث الثقات، وأما في أحاديث الضعفاء فلا يلتفت إليها؛ لظهور جرح رواتها وناقليها، إلا أن البزار لم يحصر العلّة بأحاديث الثقات فقط، بل هو توسع في مفهوم العلّة.

٦) ليس كلّ ما أعلّه الإمام البزار في كتابه معلولا في حقيقة الأمر، بل هناك أحاديث مما اختلف فيها رأي البزار والعلماء الآخرين في إعلالها، والصواب خلاف ما ذهب إليه الإمام البزار. والله الموفق.

وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licence.

الهوامش:

(1) Al- Dhahabi, Mohammad bin Ahmad bin Usman: Siyar alam al-nnubla, (14/174-178). Tazkiratul Huffaz, (2/653).
(2) Al-khateeb Baghdadi, Ahmad bin Ali Ibn Thabit: Tareekh Baghdad, (4/334).
(3) Ibn Hajar, Ahmad bin Ali: Lisan ul Mizan, (1/239).
(4) Al-dar Qutni, Ali Ibn Umer: Suwalat Hamza al-sahmi, (p:137,No,616).
(5) Ibn Hajar: Lisan ul mizan, (1/237).
(6) Al-Dhahabi: Siyar Alam al-nubala, (13/554-557).
(7) Al-kattani, Muhammad bin Jafar: Al-Risala al-mostatrafa,(p 51).
(8) Ibid
(9) Ibn Hajar: Al-Nokat ala kitabe Ibn Salah, (2/208).
(10) Ibn kather, Ismail Ibn kather: Al-Bais ul Haseth, (p 64).
(11) Al-Johari, Ismail Ibn Hammad: Al-Sihah, (5/774).
(12) Al-Sayoti, Jalal u ddin Abdul Rahman: Tadreeb u Ravi, (1/295).
(13) Ziyad Saleem Al Ibadi: Manhajuttalil indalbazzar fee mosnadihe, (p 55-57).
(14) Ibn Salah, Usman bin Abdul Rahman: Marifat Anwa uloom ul-Hadith, (p 9). Al-Soyoti: Tadreeb u al-Rravi, (1/252).
(15) Al-kattani, Muhammad bin Jafar: Al-Risala al-mostatrafa, (p 51). Al-Sakhavi: Fathul Mugheeth, (3/324).
(16) Al-Fairooz Abadi, Muhammad bin Yaqoob: Al-qamus al-Muhet, (p 390).
(17) Al-maleebari, Hamza Abdullah, al-Hindi: Al-muwazina bain al-Mutaqaddimeen wal Mutakhireen fe Tasheel Ahadith wa Taleelihe, (p 20).
(18) Al-Bazzar, Abu bakir Ahmad bin Amar bin Abdul khaliq: Al-Bahr u zakhar, (11/163). Maktabatul uloom wal hika, medina, ksa.
(19) Ibn Rajab, Abdul Rahman bin Rajab: Sharah Elal Tirmizi, Thaqeeq: Nooruddin Etar, (2/715).
(20) Moghaltaie, Alauddin bin Qaleji Al-Hanafi: Ikmal Tahzeebul kamal fe Asma i rijal, (6/50), Tahqeeq: Aadil bin Mohammad, and Usama Ibrahim.
(21) Ibn Hajar: Taqreebu Tahzeeb, (p 250, No, 2547).
(22) Ibn e Faris, Ahmad bin Faris bin zakirya: Maqayees ul Lughah, (6/149). Word "وهم" Tahaqeq: Abdul salam Haroon.
(23) Ibn Hajar: Nozhat u Nazar fe Tawzeh NUkhbat ul-fikar, (p 110) Tahqeeq: Abdullah, al-Rohaily.
(24) Al-Bazzar: Al-Bahr zakhar, (10/427-428).
(25) Ibn Hajar: Taqreebu Tahzeeb, (No 4080).
(26) Ibid, (No 4863).
(27) Abdullah ibn Adi: Al-kamil fe Zuafa Rijal, (6/86) Tahqeeq: Sohail zakkar.
(28) Ibn Rajab: Sharah Elal Tirmizi, (2/694).
(29) Al-khateeb al-Baghdadi: Al-jame le Akhlaq Ravi wa Adab Same, (2/295). Tahqeeq: Ajjag al-khateeb.
(30) Al-bazzar: Al-bahr Zakhar, (11/243, H,5020, 5021).
(31) Al-khateeb al-Baghdadi: Al-kifaya fe Elm Rivayah, (p21), Tahqeeq: Ibrahim Hamdi. Ibn Salah: Uloom ul hadith, (p 193).
(32) Al-khateeb al-Baghdadi: Al-kifaya, (p 21). Ibn Salah: Uloom ul Hadith, (p,194).
(33) Al-Bazzar: Al-Bahr Zakhar, (11/229, H,no 4998).
(34) Ibn Hajar: Taqreeb Tahzeeb, (No, 2365).
(35) Al-Baihaqi, Ahmad Ibn Hosain, Abu bakir: Al Sunan ul kubra, (4/336).Tahqeeq: Mohammad Abdul Qadir Ata.

(36) Ibn kayal, Abul Barakat Mohammad bin Ahmad: Al-kawakib Nayirat fe Mairifat men Ruwat Thiqat. (P 193), Tahqeeq: Abdul qayom Abd Rab Nabi.
(37) Ibn Hajar: Talkhees ul Habeer: (2/223). Tahqeeq: Hasan bin Abbas Qotub.
(38) Ibn Hajar: Fathul Bari, (12/337). Tahqeeq: Muhammad Fowad Abdul baqi.
(39) Ibn Rajab: Sharh Elal Tirmizi, (1/285).
(40) Ibn kayal, Al-kawakib Nayirat: (p190).
(41) Ibn Qattan al-Fasi: Bayan ul Waham wal Eiham fe Kitab Ahkam (5/452).
(42) Ibn Faris: Maqayees u Lughah, (2/296).
(43) Al-khateeb al-Baghdadi: Al-kifaya fe Elm Rivayah, (p 22).
(44) Al-Bazzar: Al Bahr Zakhar, (1/113 Hadith, 48).
(45) Ibn Hajar: Taqreeb Tahzeeb, (No,7704).
(46) Al-Tirmizi, Abu Eisa, Mohammad bin Eisa: Jame Tirmizi, (4/509 H 2237). Tahqeeq: Ahmad shakir.
(47) Dar Qutni, Al Elal al-warida fe Ahadith Annabawia, (1/276). Tahqeeq: Dr. Mahfooz u Rahman al-salafi.
(48) Ibn Manzoor, Lisan ul Arab, (3/110).
(49) Al-Bayhaqi: Marifat u Sunan wal Asar: (3/434). Tahqeeq: Dr. Abdul Muti Qalaji.
(50) Ibn Rajab: Sharah Elal Tirmizi, (2/726).
(51) Dr. khalid bin Mansoor Edris: Solok u ljaddah wa Asaroho fe Elal Hadith, (17/898). An article published in magzin, king saud university KSA.
(52) Al-Moallimi, Abdul Rahman bin Yahya: Al-Tankeel bima fe Taneebilkosari min al-Abateel, (2/67). Tahqeeq: Zuhair al-Shawish. And Abdul Razaq Hamza.
(53) Al-bazzar: Al-bahr zakhar, (12/104, H,No 5606).
(54) Ibn Hajar: Taqreebu Tahzeeb, (No 1487).
(55) Ibid, (No 3207).